الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة
روما، 15 سبتمبر/أيلول 2026

تقرير بشأن البنود التشغيلية التي نوقشت خلال مشاورة المجلس التنفيذي في 31 أغسطس/آب 2026

الوثيقة: EB 2026/148/R.21

بند جدول الأعمال: 10

التاريخ: 11 سبتمبر/أيلول 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالتقرير.

الأسئلة التقنية

Donal Brown
نائب الرئيس المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Caroline Bidault
كبيرة المستشارين التقنيين لنائب الرئيس المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: c.bidault@ifad.org

تقرير بشأن البنود التشغيلية التي نوقشت خلال مشاورة المجلس التنفيذي في 31 أغسطس/آب 2026

أولا- مقدمة

1- اجتمع المجلس التنفيذي افتراضيا في 31 أغسطس/آب 2026 لإجراء مشاورة مسبقة بشأن مجموعة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقدمة ليستعرضها المجلس عبر الإنترنت، وبشأن مقترحات المشروعات/البرامج والمنح المقدمة للموافقة عليها في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. وعُقِدت المشاورة لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة في مناقشة متعمقة حول البنود، قبل تقديمها في دورة المجلس.

2- وتضمنت البنود التي نوقشت مشروعين استثماريين وبرنامجين من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (كان واحد منهما مصحوبا بتقييم للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري) ومنحتين مقدمتين إلى القطاع الخاص. وكان البرنامجان من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية قيد الاستعراض لمالي ولموريتانيا (في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى)، والمقترحان الاستثماريان لمشروعات في كينيا (إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية)، والمغرب (إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا). وركزت كلتا المنحتين المقدمتين إلى القطاع الخاص أيضا على المغرب.

3- وحضر الدورة ممثلون عن 17 دولة عضوا في المجلس التنفيذي،[1] إلى جانب ممثلين من سبع دول أعضاء أخرى.[2] وأعطيت الكلمة لبعض ممثلي الدول الأعضاء الأخيرة عندما نوقشت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الخاصة ببلدانها. وحضر ممثلو الشعوب الأصلية والاتحاد الأوروبي أيضا بصفة مراقبين.

4- وترأس المشاورة نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية، وحضرها مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ومديرو الشعب ذات الصلة؛ والمديرون القطريون؛ والمسؤولون التقنيون في المشروعات؛ والموظفون التقنيون الرئيسيون للمشروعات؛ والقائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق؛ وموظفون آخرون من الصندوق. وشملت المشاورة جلسة صباحية وجلسة بعد الظهر.

5- وطرح المندوبون استفسارات وقدموا تعقيبات استراتيجية وتقنية، وأعربوا في الوقت نفسه عن دعمهم الواسع لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات ومقترحات المنح المعروضة. وبرزت عدة مواضيع مشتركة من المناقشات. وكان من أبرزها توافر المياه وإدارتها، إلى جانب المخاطر البيئية المرتبطة بها، وكذلك الاستدامة الطويلة الأجل للاستثمارات والخدمات بعد إغلاق المشروعات. كما سلط الأعضاء الضوء على التحديات التي تواجه تحقيق النتائج في السياقات الهشة والنائية، وأهمية الشراكات الفعالة، والحاجة إلى الاستهداف الدقيق، ولا سيما للنساء. كما اعتُبرت الروابط بين المشاركة في السياسات والاستثمار مهمة. وأشارت الإدارة إلى أن ارتفاع التكاليف بعد مرحلة تصميم المشروعات - ولا سيما للبنية التحتية - يؤثر في التنفيذ على مستوى الحافظة، وشددت على استمرار أهمية الملكية الحكومية القوية للمشروعات والاستراتيجيات القطرية.

[1] ممثلو المجلس التنفيذي من: أنغولا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند واليابان والمكسيك ومملكة هولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وإسبانيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

[2] اليونان وكينيا ولكسمبرغ ومالي وموريتانيا والمغرب وجنوب أفريقيا.

6- وشكرت الإدارة الأعضاء على مشاركتهم النشطة، وأعربت عن أملها في أن تكون ملاحظاتهم واستفساراتهم قد عولجت بصورة وافية. وجرى تذكير الأعضاء بأنه يمكنهم كذلك طلب الحصول على ردود مكتوبة مباشرة من الأفرقة القطرية وأفرقة المشروعات. ويرد أدناه ملخص لمداولات المشاورة:

- **برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (مالي وموريتانيا).** أعرب الأعضاء عن دعمهم للتوجه الاستراتيجي للاستراتيجيتين القطريتين، كما دعموا فيما يتعلق بموريتانيا، المواءمة مع التوصيات الواردة في تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري. وركز الأعضاء على وجه الخصوص على الهشاشة وسألوا عن الطريقة التي يعمل بها الصندوق في الحالات التي تكون فيها سيطرة الحكومة ودور المجتمع المدني محدودين. كما أبدى الأعضاء تعليقات على مسائل تعبئة الموارد وفجوات التمويل، والتعاون مع الجهات المانحة الثنائية، والاستهداف - ولا سيما للنساء والشباب - فضلا عن مسألة استخدام المياه في موريتانيا مع توسع البرنامج ليشمل مناطق الواحات.
- **المشروعات (كينيا والمغرب).** ركز الأعضاء على المسائل المتعلقة بالتنفيذ، بما في ذلك القدرة الاستيعابية، والتنفيذ والرقابة المالية، وترتيبات الحوكمة والترتيبات التشغيلية اللازمة لضمان استدامة البنية التحتية بعد إغلاق المشروعات. وتناولت المناقشات ارتفاع التكاليف عما كان متوقعا في مرحلة التصميم، وترتيبات الشروط التيسيرية والتمويل المشترك، فضلا عن قدرة الاستثمارات في مجال المياه على الصمود في ظل ظروف الجفاف وندرة المياه، ودور القطاع الخاص في التسويق التجاري، والروابط بين المشاركة في السياسات والاستثمار.
- **المنح المقدمة إلى القطاع الخاص.** رحب الأعضاء بإمكانية تعزيز الشمول المالي، في حين طرحوا تساؤلات بشأن مبدأ الإضافية الذي يتبعه الصندوق ودوره والضمانات المتاحة لمنع تشويه الأسواق، واستفسروا عن كيفية قياس استدامة الاستخدام وقدرة الأسر المعيشية على الصمود بعد مرحلة الانضمام الأولية. وأكدت الإدارة أن الاتحاد الأوروبي هو مصدر الأموال، وأن المنح متوائمة مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للمغرب، وأنها تقع خارج نطاق استراتيجية الصندوق بشأن الاستثمار في العمليات غير السيادية.

ثانيا- موجز المقترحات والمناقشات

ألف- أفريقيا الشرقية والجنوبية

كينيا - مشروع إضفاء الطابع التجاري على الإنتاج الحيواني في كينيا (EB 2026/148/R.2)

7- أعربت حكومة كينيا عن دعمها الكامل لمقترح التمويل الإضافي. كما أبدت الدول الأعضاء بالإجماع دعمها للمقترح. وردا على طلبات التوضيح الواردة من بعض الأعضاء، أُوضِح أن التمويل المشترك الدولي المقرر أصلا لم يتحقق بسبب قرار الحكومة عدم الاستعانة بالجهة المشاركة في التمويل المقررة كمقدم للخدمات. كما أُوضِح أن جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا والنزاعات في الشرق الأوسط قد تسببت في ارتفاع غير متوقع في أسعار المدخلات والطاقة، - مما جعل تقديرات التكلفة التي أُعدت وقت تصميم المشروع غير مناسبة.

8- وجرت تسوية التأخير الأولي في إنشاء وحدة إدارة المشروع وكان الفريق واثقا من إمكانية إنجاز الأنشطة التي يغطيها التمويل الإضافي ضمن الإطار الزمني المقرر. وسيكون تشكيل الرابطات المجتمعية لمستخدمي المياه - على النحو المنصوص عليه في المشروع - أحد العناصر التي تضمن استدامة البنية التحتية للمياه. وأُوضِح كذلك أن شروط القرض لهذا التمويل الإضافي تختلف عن الشروط الأولية نتيجة انتقال كينيا من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. وأكدت الإدارة أن التمويل يتسق مع استراتيجية

الحكومة للاقتراض الدولي واستراتيجيتها لإدارة الدين. وأخيرا، أُشير إلى أنه سيجري استكشاف سبل تحقيق أوجه تآزر مع أنشطة الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، حيثما أمكن ذلك.

باء- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

المغرب - مشروع التنمية الريفية المتكاملة في إقليم خنيفرة (EB 2026/148/R.3)

9- رحبت الدول الأعضاء بمقترح الاستثمار الخاص بمشروع التنمية الريفية المتكاملة في إقليم خنيفرة، وسلطت الضوء على تركيزه القوي على تعزيز النظم الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة وتحسين سبل عيشهم في إقليم خنيفرة، التي لا تزال معدلات الفقر فيها مرتفعة نسبيا. وطلبت الدول الأعضاء توضيحات بشأن الروابط بين المكون المتعلق بالسياسات (المكون 3) واستثمارات المشروع في المكونين 1 و2. وأوضح الصندوق أن التنمية الجهوية المتكاملة أساسية في استراتيجية التنمية الريفية في المغرب، وأن الخبرة المكتسبة في إطار المشروع ستُرشد النُهج المتبعة لتحقيق أثر أكثر استدامة، وإشراك القطاع الخاص، وإنشاء تعاونيات مجدية. وفيما يتعلق بدعم التنفيذ والرقابة، أشار الصندوق إلى الإطار المؤسسي القوي في المغرب، وأكد أن شركة استشارية تتمتع بالخبرة ستُقدم مساعدة تقنية للمديرية الجهوية للفلاحة في خنيفرة، وهي المؤسسة المنفذة للمشروع، لضمان سلاسة التنفيذ.

10- وفيما يتعلق بمعدل العائد الاقتصادي الداخلي في ظل سيناريوهات ندرة المياه، أوضح الصندوق أن النموذج المستخدم يعكس ظروف الجفاف التي واجهها المغرب على مدى السنوات السبع الماضية، وأن المشروع مُجدٍ اقتصاديا. وعلى وجه التحديد، شمل المشروع استثمارات لحصاد المياه واستهدف أصناف المحاصيل القادرة على الصمود في وجه الجفاف والتي تتسم بالكفاءة في استخدام المياه (مثل الصبار والخروب والزيتون)، والتي يمكن استخدام منتجاتها الثانوية كأعلاف للماشية. كما أكد الصندوق أنه سيجري التنسيق مع الشركاء الإنمائيين النشطين في خنيفرة، نظرا لأن خطط التنمية المتكاملة للإقليم تتجاوز مجال الزراعة. وأكد مدير مديرية تنمية المناطق القروية والجبلية في المغرب أن المشروع يتواءم تماما مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، وأن الحكومة شاركت بشكل وثيق في تصميمه.

جيم- أفريقيا الغربية والوسطى

مالي - برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2026/OR/4)

11- رحب وزير الزراعة في مالي ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقترح، وأعاد تأكيد التزام الحكومة بتنفيذه وشدد على مواءمته مع رؤية مالي 2063 والأولويات الزراعية الوطنية. وأعرب الأعضاء عن دعمهم الواسع لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لمالي، ورحبوا بمواءمته مع الأولويات الوطنية، ونهجه المتكامل، وتركيزه على القدرة على الصمود والإدارة التكيفية. ورحب العديد من الأعضاء بالتركيز على التدريب المهني الريفي، والحوكمة المحلية، والنُهج المجتمعية. وارتبطت المسائل الرئيسية التي طُرحت بالتنفيذ المراعي للنزاعات في المناطق التي تواجه انعدام الأمن - بما في ذلك سلامة المشاركين والشركاء المنفذين حيث تكون سيطرة الحكومة محدودة. وأشار الأعضاء |أيضا إلى أهمية تعبئة الموارد والتمويل المشترك، ولا سيما لسد فجوة التمويل المحددة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ وتعزيز الشراكات، مع إشارة بعضهم إلى استمرار مشاركة بلدانهم في العمل في مالي؛ واتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة مسائل التغذية، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وإدماج الشباب والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك كيفية تناول القيود التي تواجهها النساء بشكل منفصل عن التدخلات التي تركز على الشباب.

12- وقدمت الإدارة توضيحات بشأن نهج التنفيذ التكيفي، موضحة أن التنفيذ في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن سيحظى بدعم المنظمات المجتمعية والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم

المتحدة، بتوجيه من تقييم الهشاشة والبرمجة المراعية للنزاعات الواردة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وفيما يتعلق بمسألة الاستهداف المتباين، أكدت الإدارة أن النساء والشباب يُعاملون كمجموعات ذات أولوية متميزة، وتسمح المؤشرات المصنفة حسب الجنس والعمر بتتبع النتائج بشكل منفصل. وأوضحت الإدارة أيضا أن تعبئة الموارد ستُجرى بشكل تدريجي باستخدام الموارد الأساسية للصندوق، ومن خلال التمويل المشترك الدولي، والأموال التكميلية، وفرص التمويل المناخي وتمويل الأمن الغذائي. وسيواصل الصندوق التعاون مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف لتحقيق أقصى قدر من التكامل وتعبئة موارد إضافية.

موريتانيا - برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2026/OR/5 + Add.1) وتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري (EB 2026/OR/6)

13- أيد ممثلو الدول الأعضاء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مشيرين إلى مواءمته مع توصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، بما في ذلك بشأن توسيع نطاق التدخلات في مناطق الواحات استنادا إلى مشروعات الصندوق الناجحة في الماضي، والتنسيق الأقوى في مجالي الرصد والتنفيذ. ورحبوا أيضا بجهود الصندوق الرامية إلى إرساء حضور قطري من خلال ترتيب بديل من خلال متطوعي الأمم المتحدة. وأعربت الحكومة عن تقديرها لتعاون الصندوق الطويل الأمد ولمواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد مع السياسات والخطط الوطنية.

14- وأقر الصندوق بأولويات الحكومة وبالتقدير الذي أعربت عنه. وردا على شواغل الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاستدامة والاستهداف الاجتماعي والهيدرولوجيا في مناطق الواحات، شدد الصندوق على القيمة المضافة للنهج الأقاليمي، والمشاركة المبكرة للمنظمات المحلية، والحوكمة الأقوى للمزارعين والمجتمعات المحلية، والتنسيق بين الوزارات. كما سلط الصندوق الضوء على أهمية أفضل الممارسات التي حددها مكتب التقييم المستقل، وأشار إلى الدراسة القادمة بشأن نظم الري التي ستُجرى في أفريقيا الغربية والوسطى، والتي ستعزز العمل المتعلق بالهيدرولوجيا في موريتانيا والمنطقة ككل. وفيما يتعلق بالتفاوتات الاجتماعية، التزم الصندوق بتعزيز الاستهداف الأقوى المناصر للفقراء من أجل الشباب والمجموعات الضعيفة وباستخدام نُهج مجتمعية للمساعدة في منع النزاعات وإدارتها. ورحب الصندوق أيضا باقتراحات الدول الأعضاء بتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وتوضيح الاستهداف الاجتماعي للبرنامج.

دال- المنح المقدمة إلى القطاع الخاص

DigitRemit المغرب – من التحويلات المالية إلى الإدماج: توسيع التحويلات المالية الرقمية والخدمات المالية للأسر الريفية وشبه الحضرية في المغرب (EB 2026/148/R.4)

DigitRemit المغرب – من التحويلات المالية إلى القدرة على الصمود: توسيع نطاق الوصول إلى الحسابات والائتمان والتأمين للأسر الريفية وشبه الحضرية في المغرب (EB 2026/148/R.5)

15- رحب الأعضاء بالمنحتين المقدمتين إلى DigitRemit المغرب وأعربوا عن دعمهم لتركيزهما القوي على المناطق الريفية والشمول المالي. والتمسوا الحصول على مزيد من التوضيحات بشأن الاستهداف، والإضافية الإنمائية، والاستخدام المستدام للخدمات الرقمية، ومشاركة المرأة، والمشاركة مع القطاع الخاص، والدروس المستفادة من منصة التحويلات المالية والاستثمارات وريادة الأعمال للمهاجرين في أفريقيا. وأشارت الإدارة إلى أن المنحتين الممولتين تمويلا مشتركا من الاتحاد الأوروبي ستُكملان أولويات مجال الشمول المالي في المغرب، وستستخدمان الدعم التحفيزي للوصول إلى متلقي التحويلات المالية الذين يعانون من نقص الخدمات، مع التركيز القوي على المناطق الريفية. وستعزز المنحتان الشمول المالي المستدام من خلال المدفوعات الرقمية، وتشجع سلوكيات الادخار والاستخدام المسؤول للائتمان، وتوسع نطاق الوصول إلى التأمين. كما

سلطت الإدارة الضوء على أن المشروعين سيشتملان على نُهج تركز على المستفيدين من المشروعات، وضمانات الجوانب التنظيمية وحماية المستهلك، وآليات رصد الاستخدام الفعال، وإمكانية توليد نماذج قابلة للتوسع من أجل الأسواق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات.